الأمم المتحدة
S/2015/342
مجلس الأمن
Distr.: General
15 May 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور ميرون
رئيس المحكمة

280515 260515 15-07763 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقييم والتقرير اللذان أعدهما القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

(للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز ٤

ألف – الإجراءات الابتدائية ٦

باء – إجراءات الاستئناف ٨

ثالثا – الدعم القضائي والأنشطة الإدارية ١٠

ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية ١٠

باء – تقليص حجم المحكمة ١١

رابعا – الدعم المقدم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين ١٢

ألف – لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية ١٢

باء – الدعم الإداري المقدم إلى الآلية ١٢

جيم – نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها ١٣

دال – إعداد السجلات لنقلها إلى الآلية ١٣

هاء – أماكن العمل ١٤

خامسا – الاتصالات والتوعية ١٤

سادسا – إرث المحكمة وبناء القدرات ١٥

سابعا – خاتمة ١٦

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي اتُّخذ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب المجلس، في الفقرة ٦ منه، إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إليه، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام، تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز تلك[(١)].

٢ - ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتدابير التي تقوم المحكمة حاليا باتخاذها لكفالة الانتقال السلس إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولا - مقدمة

٣ - واصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التقدم في إنجاز عملها بإصدار حكمي استئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهما حكم في إحدى أكبر القضايا التي تنظر فيها، يشمل خمسة أفراد أُدينوا في المحاكمة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أربع محاكمات، تشمل أربعة أشخاص، وثلاث دعاوى استئناف تشمل عشرة أشخاص، لا تزال قيد النظر.

٤ - وبإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش في عام ٢٠١١، لم يبق أي هارب مطلوب للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أكملت المحكمة، حتى تاريخه، إجراءاتها بحق ١٤٧ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت لوائح اتهام بحقهم.

---

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ٢٢ تقريرا والمقدمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣؛ و S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ و S/2014/351 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وS/2014/827 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وما لم يُذكر خلاف ذلك، يضم هذا التقرير معلومات صحيحة حتى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥.

٥ - وتواصل المحكمة بذل كل جهد ممكن من أجل التقيد بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بها والتواريخ المتوقعة لإصدار أحكامها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة حكمها في قضيتي استئناف. وبعد إصدار الأحكام في هذه القضايا، يكون القاضي ويليام هـ. سيكولي والقاضي باتريك روبنسون والقاضي محمد غوني قد أتموا فترة عضويتهم كقضاة في دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

٦ - ومن دواعي الأسف أن يكون لعدد من حالات التأخير تأثير على المحاكمات ودعاوى الاستئنافات الجارية، على الرغم من أن الأعمال القضائية للمحكمة ما زال متوقعا لها أن تُستكمل في عام ٢٠١٧. وهذه التأخيرات راجعة إلى عدد من العوامل، أبرزها تناقص عدد الموظفين، ولكنها تشمل أيضا مشاكل صحية يعاني منها متهمون، وضرورة تقديم أدلة مكتشفة حديثا، وعوامل معينة أخرى خاصة بكل قضية من القضايا. وسيجري القضاة حوارا داخليا في محاولة لتحديد التدابير اللازمة للتعجيل بالبت في جميع القضايا.

٧ - وتُواصل المحكمة تقليص حجمها بأسرع ما يمكن، مع كفالة تقديم الدعم الكامل للمحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية. وعملت المحكمة أيضا دون كلل لكفالة عملية نقل سلسة لمهامّها إلى آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ولا تزال دائرة الاستئناف تستفيد في عملها من قرار المجلس بأن تستعيد المحكمة طاقمها المكتمل من القضاة عن طريق انتخاب قاض بديل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

ثانيا - تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٨ - لا تزال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ملتزمة بإنجاز أعمالها على وجه السرعة، مع ضمان سير المحاكمات وإجراءات الاستئناف الخاصة بها على نحو تتقيد فيه بالمبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة والعدل. وتواصل المحكمة تنفيذ تدابير لتسريع وتيرة عملها. وتشمل هذه التدابير التخطيط لبرامج تدريب إضافية للموظفين المكلفين بالصياغة القانونية في دوائر المحكمة؛ وتزويد الأفرقة بموارد إضافية من الموظفين؛ والعمل بفعالية على إدارة عملية الترجمة التحريرية للأحكام الصادرة، وتخصيص موارد إضافية لإنجاز عمليات الترجمة التحريرية البالغة الأهمية التي يمكن أن تؤثر على حسن سير الإجراءات القضائية؛ والاحتفاظ بقوائم المتقدمين المؤهلين على نحو يكفل الاستعاضة عن الموظفين المغادرين بسرعة؛ وطلب المرونة في تطبيق أحكام النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة التي قد تتسبب في تأخير تعيين الموظفين أو استبقائهم؛ واتخاذ تدابير أخرى للتصدي لتأثيرات تقليص حجم المحكمة على معنويات الموظفين. وإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق العامل المعني

بالمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف التابع للمحكمة، الذي يترأسه نائب رئيس المحكمة، برصد دقيق للتقدم المحرز في المحاكمات وإجراءات الاستئناف، وبتحديد العقبات التي يمكن أن تؤخر الإجراءات القضائية، والتدابير اللازمة للتقليل من حالات التأخير المحتملة.

٩ - وكما ذكر آنفا، فإن أحد التحديات المشتركة الرئيسية لكل من القضايا الابتدائية وقضايا الاستئناف يتمثل في تناقص عدد الموظفين. وخلال العام الماضي، تفاقم هذا التناقص تفاقما كبيرا، ولا سيما في صفوف موظفي الرتب المتوسطة وكبار الموظفين الذين غادروا ملتحقين بفرص عمل أكثر أمنا. وقد أسهم هؤلاء الأفراد بمعرفتهم الواسعة الخاصة بكل قضية في المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي عملوا عليها، وتؤثر مغادرتهم تأثيرا مباشرا في حالات التأخير الواردة أدناه. وعلى الرغم أن تعيين الموظفين الجدد يتم بأسرع ما يمكن، فإن هؤلاء الموظفين يحتاجون حتما إلى قدر كبير من الوقت للتمكن من السجلات القضائية المعقدة والغزيرة المستخدمة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية.

١٠ - وتشير المحكمة إلى أنها حذّرت من احتمال تناقص عدد الموظفين في التقارير السابقة لاستراتيجية الإنجاز، واقترحت التصدي لهذا التحدي من خلال اعتماد منحة لنهاية الخدمة تقرها لجنة الخدمة المدنية الدولية، مما سيوفر مبلغا من المال للموظفين الذين يبقون في المحكمة إلى أن يتمّ تقليص وظائفهم[٢]. وتَقررت تلك المنحة عقب مناقشات مع اتحاد الموظفين، وكان من المتوقع أن تؤدي دورا فعالا في توفير الاستقرارَ المالي اللازم لموظفي دوائر المحكمة ذوي الرتب المتوسطة وكبار موظفيها لكي يتمكنوا من البقاء في المحكمة إلى حين إنجاز القضايا التي يتعاملون معها؛ فغالبا ما يكون هؤلاء الموظفون ذوو الرتب المتوسطة والعليا أرباب أسر ويحتاجون إلى الأمان الذي يمكن أن تساعد المنحة المالية في تحقيقه. بيد أنه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت على جدوى تسديد منحة لنهاية الخدمة، فإن اللجنة الخامسة للجمعية العامة رفضت هذه الفكرة، رغم أن تحليلات المحكمة تشير إلى أن المنحة المذكورة، بتيسيرها الإسراع بإنجاز القضايا، ستؤدي إلى تحقيق وفورات مالية.

(٢) انظر، على سبيل المثال، S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ص. ٧-٨؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ص. ١١؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ص. ١٠؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، ص. ١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ص. ١٢-١٣.

١١ - ومن أجل تقديم لمحة عامة أشمل عن التحديات التي تواجهها المحكمة في كل قضية من القضايا والتقدم الذي أحرزته في إنجاز عملها، ترد أدناه موجزات المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية[٣].

ألف - الإجراءات الابتدائية

١٢ - في قضية المدعي العام ضد غوران هادزيتش، وُجِّهت إلى المتهم ١٤ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وقد أعاد رئيس هيئة القضاة النظر في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمة، حيث يُتوقع حاليا صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أي بعد عشرة أشهر من الموعد الذي كان مقررا من قبلُ.

١٣ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى حالة السيد هادزيتش الصحية الخطيرة. وكما ورد في تقارير سابقة، فقد بدأ الدفاع مرافعته في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، غير أن المحاكمة أُجلت منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويُتوقع إجراء مزيد من الفحوص الطبية للسيد هادزيتش في أيار/مايو بغية تحديد ما إذا كان قادرا على المثول أمام المحكمة. وقد ذكر رئيس هيئة قضاة المكلفة بالقضية أنه لم يتسنَّ حتى حينه تقييم تأثير حالة السيد هادزيتش الصحية وطول فترة تأجيل المحاكمة على إنجاز الحكم الابتدائي. غير أن موعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ هو أفضل التقديرات الحالية لإتمام المحاكمة.

١٤ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني حاليا باتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنجاز استعراض الأدلة وخطوات أخرى من أجل التعجيل بالإجراءات عند استئناف المحاكمة.

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادجيتش، وُجِّهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وقد أعاد رئيس هيئة قضاة المحكمة النظر في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمة، ويُتوقع حاليا صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أي بعد شهرين من الموعد الذي كان مقررا من قبلُ.

١٦ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى النقص الكبير في أعداد الموظفين بسبب مغادرة موظفين ذوي خبرة يمتلكون معرفة واسعة بهذه القضية المعقدة، مما أثقل كاهل الموظفين الباقين بأعباء إضافية كبيرة.

(٣) بالنظر إلى عدم حدوث أي تطورات في القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا ترد في هذا التقرير معلومات مستكملة عن تلك القضايا. ولم تقدم أي قضايا جديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٧ - وتم اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة للإسراع بإعداد الحكم الابتدائي، منها تعيين موظفِين إضافيين يجري توفير الدعم لهم حاليا من أجل الاطّلاع على القضية بأسرع ما يمكن. وبفضل هذه التدابير، لا يزال من المقرر صدور الحكم الابتدائي في عام ٢٠١٥.

١٨ - وفي قضية المدّعي العام ضد راتكو ملاديتش، وُجِّهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وقد أعاد رئيس هيئة القضاة النظر في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمة، ويُتوقع حاليا صدور الحكم الابتدائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي بعد ثمانية أشهر من الموعد الذي كان مقررا في السابق. ويستند هذا التوقع إلى الافتراض بأن الدفاع سيستخدم كامل الوقت الممنوح له لكي يقدّم مرافعته. وليست الدائرة في وارد تقصير هذا الوقت.

١٩ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي في جانب منه إلى طلب قدّمه الادعاء بإعادة فتح مرافعته لتقديم أدلة لم تكن متاحة من قبلُ[٤]. وتقدّر الدائرة الابتدائية أن يستغرق إعداد هذه الأدلة وتقديمها أربعة أشهر. وبالنظر إلى الطابع المستفيض لمرافعة الدفاع، فإن الدائرة الابتدائية تتوقع كذلك أن تستغرق جلسات الاستماع التالية لمرافعة الدفاع (التي تشمل تقديم الطعن والأدلة المضادة، فضلا عن شهادة شهود محتملين أمام الدائرة) أربعة أشهر أخرى.

٢٠ - واتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير اللازمة للإسراع بإعداد الحكم الابتدائي، بما في ذلك الطلب بتخصيص موارد إضافية من الموظفين للتعامل مع التعقيدات الإضافية الناجمة عن إعادة فتح مرافعة الادعاء وعن حجم مرافعة الدفاع. وسيعيِّن هؤلاء الموظفون الإضافيون في مواعيد متفاوتة كونهم يعملون على إنجاز واجباتهم في قضايا أخرى.

٢١ - وفي قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلج، وُجِّهت إلى المتهم تسع تهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو لأعرافها.

٢٢ - وبعد تنحية القاضي فريديريك هارهوف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وكانت القضية حينها في مرحلة المداولات، أصبحت الدائرة الابتدائية تتألف حاليا من القاضي جان - كلود أنطونيتي (رئيسا)، والقاضي مانديايي نيانغ، والقاضية فلافيا لاتانزي. وأيدت دائرة الاستئناف في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ قرار الدائرة الابتدائية الذي يقضي بإمكانية

(٤) تتصل هذه الأدلة بمقبرة جماعية اكتشفت مؤخرا في قرية توماشيكا، التابعة للبلدية بريجدور في البوسنة والهرسك.

مواصلة المحاكمة رغم حلول القاضي نيانغ محل القاضي هارهوف. ويتعين الآن على القاضي نيانغ أن يشهد بأنه ألـمَّ بسجل الدعوى قبل استئناف إجراءاتها. وقد أفاد القاضي نيانغ بأن إلمامه بالقضية سيستغرق الفترة الممتدة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥ على أقل تقدير. وذكر القاضي أنتونيتي الذي سيترأس المحاكمة أنه سيبذل قصارى جهده من أجل تقصير المدة اللازمة لإصدار الحكم الابتدائي متى أكمل القاضي نيانغ استعراضه. ويُقدَّر أن يصدر الحكم في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، ما لم تطرأ ظروف غير متوقعة.

٢٣ - وقد تأثرت قضية شيشيلج جراء مغادرة العديد من موظفي دوائر المحكمة، بمن فيهم ثلاثة رؤساء أفرقة وثلاثة من كبار الموظفين القانونيين. وتُبذل حاليا قصارى الجهود لتأمين ما يكفي من الموارد من أجل كفالة عدم التأخر أكثر من ذلك في صياغة الأحكام النهائية بسبب مغادرة موظفي المحكمة لوظائفهم.

باء - إجراءات الاستئناف

٢٤ - صدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد فوجادين بوبوفيتش وآخرين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ونقضت دائرة الاستئناف نقضا جزئيا بعض أحكام الإدانة الصادرة بحق كل من السيد بوبوفيتش والسيد بيارا والسيد نيكوليتش والسيد ميليتيتش. وأدخلت دائرة الاستئناف أيضا أحكام إدانة جديدة بحق كل من السيد بوبوفيتش والسيد بيارا والسيد ميليتيتش والسيد باندوريفيتش. وأكدت دائرة الاستئناف الأحكام الصادرة سابقا بحق كل من السيد بوبوفيتش والسيد بيارا والسيد نيكوليتش والسيد باندوريفيتش، ولكنها خففت حكم السجن الصادر بحق السيد ميليتيتش بالسجن مدة ١٩ عاما إلى السجن مدة ١٨ عاما.

٢٥ - وصدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقبلت دائرة الاستئناف بعض أسباب الطعن التي أثارها السيد توليمير، ولكنها أيدت الحكم الصادر في حقه بالسجن المؤبد.

٢٦ - وفي قضية المدعي العام ضد جادرانكو بريليتش وآخرين، عُدِّل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف، وبات من المرتقب الآن صدوره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أي بتأخر خمسة أشهر عن الموعد المرتقب سابقا.

٢٧ - ويُعزى تأخر صدور حكم الاستئناف إلى عاملين، هما: النقص الحالي في عدد الموظفين، وزيادة التعقيدات التي ظهرت بعد إجراء المزيد من الاستعراض لملفات القضية.

٢٨ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخر في إعداد حكم الاستئناف. وتشمل هذه التدابير الاستقدام الفوري لموظفين إضافيين وإعداد خطة لإتاحة نشر موارد إضافية من الموظفين على مراحل مع انتهاء دعاوى أخرى.

٢٩ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، عدّل رئيس القضاة الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ومن المتوقع الآن صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أي بعد ستة أشهر من الموعد المرتقب سابقا.

٣٠ - ويعزى التأخر في صدور حكم الاستئناف إلى عاملين. ويتصل العامل الأهم بارتفاع معدلات تناقص عدد الموظفين. فالعديد من أعضاء فريق الدعم القانوني ممن اشتغلوا بالقضية منذ البداية قد غادروا الفريق، بمن فيهم موظف قانوني على درجة عالية من الخبرة، وموظف قانوني معاون آخر. ونتيجة لذلك، لم يعد فريق الدعم القانوني يضم أي عضو اشتغل بالقضية منذ بدايتها. ويضاف إلى ذلك أن مواصلة تحليل مواد القضية كشف عن تعقيدات قانونية إضافية سيستغرق تقييمها المزيد من الوقت.

٣١ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخر في إعداد حكم الاستئناف. وقد انضم إلى الفريق عضوان جديدان في شباط/فبراير ٢٠١٥ وبُذلت جهود إضافية لإيجاد موظفين بدلاء. بيد أن الاستعاضة عن الموظفين الراحلين سيستغرق بعض الوقت، ويحتاج الموظفون الجدد إلى فترات طويلة للإلمام بتفصيلات هذه القضية المعقدة.

٣٢ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، عدّل رئيس القضاة الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ومن المتوقع الآن صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أي بعد سبعة أشهر من الموعد المرتقب سابقا. وبسبب هذا التأخير، استعيض عن عدد من القضاة المكلفين بالقضية ممن انتُخبوا أصلا للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بسبب الإغلاق المتوقع لمحكمة رواندا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣٣ - ويعزى التأخر في صدور حكم الاستئناف إلى عاملين. ويتصل العامل الأهم بمسائل تتعلق بملاك الموظفين، من بينها عدم توفر رئيس الفريق ومنسقه. ويضاف إلى ذلك أن موظفا قانونيا كان من المتوقع أن ينضم إلى فريق الدعم القانوني العامل في القضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظل منشغلا بالكامل تقريبا بقضية أخرى، بعد رحيل موظف كان يعمل على تلك القضية. وبسبب هذه الظروف كان الفريق القانوني يعمل بدون رئيس ومنسق متفرغ لقرابة شهرين. وعلاوة على ذلك، اكتشف فريق الصياغة القانونية تعقيدات

قانونية إضافية تتعلق بالطعون التي قدمها المستأنفون بشأن دور القاضي السابق فريدريك هارهوف الذي شارك في هيئة القضاة في هذه القضية والتحيز المزعوم الذي أبداه.

٣٤ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير للتعجيل بإصدار حكم الاستئناف. وقد تم استقدام موظفين إضافيين وضمهم إلى الفريق. ويضاف إلى ذلك أن فريق الصياغة يقوم بتنسيق عمله فيما يتعلق بأسباب الطعن ذات الصلة بغرض كفالة الاتساق بين مختلف أقسام حكم الاستئناف.

٣٥ - وتعمل دائرة الاستئناف في المحكمة حاليا بالتزامن مع دائرة الاستئناف التابعة للآلية. وسترفع دعاوى الاستئناف، إن وجدت، في قضايا هادزيتش و كارادزيتش وملاديتش وشيشيلي، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالتالي ستدخل ضمن اختصاص الآلية عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ثالثا - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية

ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٣٦ - تمثلت الأولوية الرئيسية لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية التي تضطلع بها المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، لمساعدتها على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. وخلال ذلك الوقت، قام قلم المحكمة بتجهيز ونشر ما يزيد على ٧٥٠ ١ من الملفات الداخلية والخارجية، تعادل ١٩٧ ٧١ صفحة. وإضافة إلى ذلك، قام قلم المحكمة بصياغة وإيداع قرابة ١١٠ عرائض قانونية ذات صلة بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية في المحكمة أو بالقضايا التي تم البت فيها، وقام أيضا بترجمة ٠٠٠ ٢٠ صفحة وتوفير ٧٠٠ يوم من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، ودعما للمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية، يسَّر قلم المحكمة مجريات ١٠٨ أيام محاكمة ووفر الخدمات لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة للبت في القضايا، كانت المحكمة في وضع يسمح لها بوقف استخدام قاعة محاكمة واحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الأمر الذي خفض عدد قاعات المحاكمة المستخدمة إلى قاعتين وأسفر عن وفورات كبيرة في التكاليف.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم قسم المجني عليهم والشهود المساعدة لمثول الشهود ومساعديهم ما يقرب من ١١٠ مرات أمام المحكمة، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي والنفسي - الاجتماعي الواسعي النطاق قبل إدلائهم بشهادتهم في لاهاي وفي

أماكن أخرى وأثناءه وبعده، وتلبية الاحتياجات المتنوعة ذات الصلة بالسن والحالة الصحية والرعاية النفسية – الاجتماعية والسلامة الجسدية. وواصل قسم المجني عليهم والشهود التعامل مع عدد متزايد من أوامر التشاور مع الشهود المشمولين بالحماية فيما يتصل بطلبات إلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو زيادتها. ويطرح تحديد أماكن الشهود والتحقق من هويتهم تحديات إضافية، خصوصا فيما يتعلق بالشهود الذين أدلوا بشهادتهم قبل أكثر من عقد من الزمن و لم يعودوا على اتصال بالمحكمة منذئذ. وواصل قسم المجني عليهم والشهود أيضا تقديم خدمات الحماية الضرورية للشهود في المحاكمات الجارية أمام المحكمة. ونُقلت مهمة حماية الشهود في القضايا المنتهية إلى الآلية.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، واصل قلم المحكمة إدارة نظام المعونة القانونية في المحكمة، حيث أشرف على قرابة ١٥٠ من أعضاء أفرقة الدفاع العاملين مع المتهمين الممثَلين بمحامين والذين يتولون الدفاع عن أنفسهم، وبذلك صان حقوق المتهمين في التمثيل القانوني وفي الحصول على الموارد الملائمة للدفاع عنهم. وقدم مكتب المعونة القانونية وشؤون الدفاع التابع لقلم المحكمة المساعدة أيضا للشهود المحتجزين فيما يتعلق بالتمثيل القانوني وأدار تعيين أصدقاء المحكمة ودفع أتعابهم. وبعد إحالة المهام إلى الآلية، واصل قلم المحكمة تقديم المساعدة بشأن المسائل القانونية والتشغيلية المتعلقة بإدارة نظام المعونة القانونية.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة أيضا تشغيل وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وهي مركز احتجاز مستقل يقع داخل سجن هولندي في شيفيننغن، لاهاي، وتدير الوحدة برنامج احتجاز يتمشى مع المعايير الإنسانية الدولية أو يتخطاها. وتحتجز الوحدة حاليا ١٩ شخصا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، خفضت المحكمة عدد الزنزانات بشكل ملموس من خلال وقف استخدام أحد أجنحة السجن الثلاثة التي تديرها. ويمثل العدد الراهن للزنزانات انخفاضا بنسبة ٦٢ في المائة بالمقارنة بعدد الزنزانات المتاحة في ذروة مستوى الشَغل حيث كان عدد المحتجزين في الوحدة ٦٤ شخصا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

باء - تقليص حجم المحكمة

٤١ - أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يعتبر عملية تقليص حجم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ”ممارسة مثلى في قيادة عملية التغيير“. وتلتزم المحكمة بالمضي قدما نحو إغلاقها في عام ٢٠١٧. وتواصل المحكمة عملية تقليص حجمها المقررة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع إجراء تعديلات في الإطار الزمني لتقليص حجم الوظائف بما يتمشى مع التعديلات في الجدول الزمني للمحاكمات ودعاوى الاستئناف. وفي نهاية فترة السنتين،

ستضم المحكمة قرابة ٤٠٠ وظيفة، الأمر الذي يعكس تخفيضا يناهز ٧٠ في المائة بالمقارنة بمستويات ملاك الموظفين في ذروتها في عام ٢٠٠٦، حيث بلغ العدد حوالي ٣٠٠ ١ وظيفة. وستجري عملية الاستعراض المقارن الرامية إلى تقليص عدد الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٥.

٤٢ - ويوفر مكتب التحول الوظيفي التابع للمحكمة الدعم للموظفين في جميع جوانب تحولهم الوظيفي خلال فترة تقليص حجم المحكمة وإغلاقها، عن طريق توفير الدورات التدريبية وتنظيم حلقات العمل والإحاطات.

رابعا - الدعم المقدم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين

ألف - لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زود قلم المحكمة فرع الآلية في لاهاي بخدمات الدعم القضائي، التي شملت المساعدة بشأن السجلات القضائية، والخدمات اللغوية، وخدمات الاحتجاز، وخدمات دعم الشهود. إضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة للآلية في صياغة إطارها التنظيمي، بما يكفل الترجمة الناجحة للدروس المستفادة والممارسات المثلى لدى المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة في اللوائح الداخلية للآلية. وقد شارفت عملية صياغة الإطار التنظيمي للخدمات القضائية على الانتهاء، وانتقل التركيز الآن إلى صياغة الإطار التنظيمي للخدمات الإدارية. كذلك واصلت جميع أقسام قلم المحكمة تقديم الدعم للآلية، حسب الاقتضاء، باستخدام عمليات متنوعة تشمل الدعم في مجالات الاستقدام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة قلم المحكمة.

باء - الدعم الإداري المقدم إلى الآلية

٤٤ - تنص ميزانية الآلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على تقديم خدمات الدعم من قِبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بمساعدة عدد محدود من الموظفين الإداريين الممولين من الآلية. وبناء عليه، تواصل المحكمتان العمل معا لكفالة تزويد كلا فرعي الآلية بالخدمات الإدارية الفعالة على مدار الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بالأخص في ضوء الإغلاق المتوقع لمحكمة رواندا في نهاية عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال، فإن مكتب الآلية في كيغالي صار الآن مستقلا بذاته تماما، ولذا فإن الدعم الإداري يُقدَّم له بشكل مشترك من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومن فرع الآلية في أروشا.

٤٥ - وبالإضافة إلى الدعم المفاد عنه في السابق الذي قدمته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية في مجالات الموارد البشرية والخدمات العامة والمشتريات والمالية والميزانية وتكنولوجيات المعلومات، تسهم المحكمة إسهاما كبيرا في تحديد الاحتياجات وفي شراء السلع والخدمات لمرفق الآلية الجديد في أروشا، المنتظر اكتماله في أوائل عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، تقوم المحكمة، إلى جانب الآلية، بالتحضير لبدء العمل بنظام أوموجا (وهو مشروع لتكنولوجيا المعلومات يتضمن تطبيق برمجية متطورة توفر نهجا موحَّدا ومبسَّطا في إدارة الأمم المتحدة للشؤون مالية والموارد البشرية والمشتريات والأصول)، وسوف تواصل المحكمة تقديم الدعم للآلية خلال فترة إطلاق وتطبيق نظام أوموجا.

جيم - نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها

٤٦ - بعد إصدار نشرة الأمين العام ST/SGB/2012/3 بشأن ”المحاكم الجنائية الدولية: حساسية المعلومات وتصنيفها وإدارتها وإتاحة الوصول إليها“، يقود قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية عملية تحديد مستويات التصنيف الملائمة لسجلات المحكمة وتوثيق مستويات التصنيف تلك في الجداول الزمنية لحفظ السجلات الإدارية. ويكفل نظام جديد لنقل السجلات تصنيف سجلات المحكمة ووسمها بشكل ملائم قبل نقلها إلى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية.

٤٧ - ويقوم قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية ومكتب قلم المحكمة حاليا بإعداد سياسة تحكم إطلاع الجمهور على سجلات المحكمة والآلية. وتستند هذه السياسة إلى مبدأ الانفتاح والشفافية في عمل الأمم المتحدة، مع الإقرار الكامل بضرورة حماية المعلومات الحساسة.

٤٨ - وأصبحت خطة المحكمة للتصدي للطوارئ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث فيما يتعلق بالسجلات المادية قيد التشغيل حاليا. وأجرى الفريق العامل المسؤول عن وضع الخطة مرحلة ثانية من التدريب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد جرى الآن حل الفريق واستبداله بلجنة دائمة.

دال - إعداد السجلات لنقلها إلى الآلية

٤٩ - أنشأ قلم المحكمة فريقا عاملا رفيع المستوى معنيا بسجلات ومحفوظات المحكمة يتولى التنسيق والإشراف فيما يتعلق بتنفيذ خطة مشروع شاملة لنقل سجلات المحكمة إلى الآلية. وتواصل مكاتب المحكمة تحديد سجلاتها وتقييمها، وإعدادها على النحو الملائم للنقل تحت إشراف قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية وبدعم منه. ويشمل هذا العمل

مراجعة المجموعات الرئيسية من السجلات للتأكد من اكتمالها ودقتها ومن إمكانية الاطلاع عليها واستخدامها في المستقبل.

هاء - أماكن العمل

٥٠ - يقضي قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) أن يكون مقر فرعي الآلية في لاهاي وأروشا. ومن أجل تحقيق أقصى قدر من الوفورات في التكاليف والكفاءة، يتقاسم فرعَا الآلية مكاني العمل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى حين إغلاق كل منهما.

خامسا - الاتصالات والتوعية

٥١ - قدَّم قسم الاتصالات في قلم المحكمة معلومات عن الإجراءات القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مجموعة متنوعة من الفئات المستهدفة باستخدام وسائط إعلام تقليدية وجديدة. وزود المكتب الإعلامي الصحفيين بأحدث المعلومات عن القضايا المعروضة على المحكمة، ويسَّر حضور بعض المناسبات مثل النطق بالأحكام، واستجاب لطلبات إجراء المقابلات والحصول على مواد سمعية بصرية. واستمر التوسع في حضور المحكمة على وسائط التواصل الاجتماعي، حيث تأتى زهاء ٣٠ في المائة من الزيارات من يوغوسلافيا السابقة. واطّلع الزائرون من مختلف أنحاء العالم على أكثر من مليون صفحة شبكية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث جاء ١٨ في المائة من حالات الاطلاع من يوغوسلافيا السابقة.

٥٢ - وعمل برنامج التوعية على إحاطة المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة علما بعمل المحكمة، مع التركيز بوجه خاص على شباب المنطقة. وعُرض في مختلف أنحاء يوغوسلافيا السابقة في آذار/مارس ٢٠١٥ فيلم وثائقي طويل رابع يُظهر جوانب رئيسية من عمل المحكمة بعنوان ''الجرائم التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: وسط البوسنة''. واختُتمت المرحلة الثالثة من مشروع التواصل مع الشباب، التي حظيت بدعم سخي من حكومة فنلندا، بمحاضرات عن عمل المحكمة قُدِّمت إلى ٥٧٠ من طلاب المدارس الثانوية والجامعات في البوسنة والهرسك وصربيا وكوسوفو. وزار أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص، أغلبهم من الطلاب، المحكمة واستمعوا إلى عروض عن عملها وإنجازاتها. وساعدت مكاتب الاتصال التابعة للمحكمة في إنجاز أعمال المحكمة عن طريق الاضطلاع بمهام قلم المحكمة، إضافة إلى أنشطة الإعلام والتوعية، في صربيا والبوسنة والهرسك.

٥٣ - ومع اقتراب المحكمة من إتمام ولايتها، يتوجه برنامج التوعية نحو كفالة التسليم والاستمرارية. وتتمثل الأهداف تحديدا في كفالة الاطلاع على محفوظات المحكمة، وإنشاء مستودع من مواد إرث المحكمة الدقيقة، وبناء قدرات الجهات الفاعلة في يوغوسلافيا السابقة لاستخدام تلك المواد في تعزيز الحوار بشأن إرث المحكمة. بيد أن البرنامج لا يزال يواجه تحديات جسيمة في مجال التمويل. وقد أمّن البرنامج تمويلا كافيا من الاتحاد الأوروبي لضمان استمراريته بالكامل حتى آب/أغسطس ٢٠١٥ فقط. وفي حالة عدم العثور على المزيد من التمويل، فإن الجهود الرامية إلى إيجاد هياكل أساسية لتوفير المعلومات بشأن عمل المحكمة بعد إغلاقها سوف تتعرض لتقويض شديد. وتشدد المحكمة على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، الذي شجع الأمين العام على مواصلة استكشاف التدابير الكفيلة بجمع الموارد الطوعية الكافية لبرنامج التوعية. وتدعى الدول والجهات المانحة لتقديم الدعم لها.

سادسا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٥٤ - عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، سعت المحكمة الدولي ليوغو سلافيا السابقة والآلية إلى كفالة تعاون حكومات دول يوغوسلافيا السابقة في إنشاء مراكز معلومات وتوثيق على نحو يتيح اطلاع الجمهور على السجلات والمحفوظات العامة للمحكمة. وقد أُحرز تقدم في المناقشات مع حكومة البوسنة والهرسك من أجل إنشاء مركز معلومات في سراييفو، وربما في سريبرينيتسا. وتتولى المحكمة حاليا التنسيق مع ممثلي مدينة سراييفو والمركز التذكاري ”سريبرينيتسا - بوتو - أري“ من أجل تحديد أكثر الطرائق فعالية لإنشاء مركزي المعلومات هذين وتشغيلهما في المستقبل. وثمة جهود تُبذل لاستئناف المناقشات مع صربيا وكرواتيا في هذا الصدد.

٥٥ - وبالاشتراك مع الآلية، تواصل الوحدة المسؤولة عن الموقع الشبكي عملها بشأن مشروع المواقع الشبكية القديمة بغرض تأمين مستقبل الموقعين الشبكيين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الأجل الطويل، بعد إغلاق هاتين المؤسستين. ويتواصل فضلا عن ذلك العمل الرامي إلى تأمين الإدماج التقني للموقع الشبكي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضمن نظام موحد لإدارة المحتوى، يُدار منه حاليا الموقعان الشبكيان للآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

سابعا – خاتمة

٥٦ – بتت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في جميع القضايا تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك دعوتا استئناف. ولم يتبق سوى سبع قضايا ودعاوى استئناف، تشمل آخر ١٤ متهما ومستأنفا من بين مجموع المتهمين البالغ عددهم ١٦١ شخصا. ويؤكد نجاح المحكمة في التعامل مع جميع المتهمين، والتقدم المستمر في إتمام العدد القليل المتبقي من المحاكمات ودعاوى الاستئناف، التزام المجتمع الدولي بتعزيز سيادة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب.

٥٧ – ووفقا للمذكور صراحة في هذا التقرير، لا تزال المحكمة تواجه تحديات كبيرة. ويؤدي تناقص عدد الموظفين بوجه خاص إلى تأخيرات إضافية في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، وقد أدى عجز المحكمة عن توفير حافز يتعلق بنهاية الخدمة إلى تفاقم هذه المشكلة بشكل كبير. بيد أن المحكمة تواصل اتخاذ جميع الخطوات المندرجة في نطاق السلطات المخولة لها لإتمام عملها بطريقة عاجلة، وقد نجحت في كفالة إتمام جميع الأعمال القضائية في عام ٢٠١٧، تمشيا مع التوقعات السابقة. وسوف تواصل المحكمة بذلك كل جهد ممكن لإتمام العمل المتبقي بأسرع ما يمكن.

٥٨ – ولا ينبغي للتأخيرات الموصوفة أعلاه أن تحجب الإنجازات الهائلة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومساهمتها الفريدة في القضاء على الإفلات من العقاب. وتعزى هذه المساهمات في تكريس سيادة القانون إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به القضاة والموظفون وأعضاء النيابة العامة ومحامو الدفاع. غير أن هذه المساهمات تعكس أيضا الدعم المستمر الذي يقدمه مجلس الأمن، ومكتب الشؤون القانونية، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات عبر الوطنية، والجهات المؤيدة الأخرى. وكانت لهذه المساهمات من قِبَل جميع تلك الجهات صاحبة المصلحة، ولا تزال لها، أهمية فائقة في نجاح المحكمة.

المرفق الثاني

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ١٩

ثانيا – إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية ٢١

ألف – لمحة عامة عن التحديات الراهنة ٢١

باء – المستجدات في سير المحاكمات ٢١

١ – محاكمة شيشيلي ٢١

٢ – محاكمة كارادجيتش ٢٢

٣ – محاكمة ملاديتش ٢٢

٤ – محاكمة هادزيتش ٢٣

جيم – المستجدات في سير دعاوى الاستئناف ٢٤

ثالثا – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام ٢٥

ألف – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام ٢٥

١ – التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام ٢٥

٢ – التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام ٢٦

٣ – التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام ٢٦

باء – تعاون الدول الأخرى والمنظمات مع مكتب المدعي العام ٢٦

رابعا – الانتقال من محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محاكمتهم أمام المحاكم الوطنية ٢٧
ألف – التحديات التي تواجه المساءلة عن جرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة ٢٨
١ – المحاكمات الاستراتيجية ٢٨
٢ – التعاون الإقليمي ٢٩
٣ – التحديات في البوسنة والهرسك ٣٠
٤ – التحديات في صربيا ٣٢
باء – دعم مكتب المدعي العام للمحاكمات الوطنية لجرائم الحرب ٣٣
١ – المرحلة الانتقالية لدعم مكتب المدعي العام ٣٣
٢ – الوصول إلى المعلومات في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٣٤
٣ – مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة ٣٥
٤ – التدريب على الصعيد الإقليمي ٣٥
جيم – التحقيق في حالات المفقودين والتعرف عليهم ٣٦
دال – المصالحة والاعتراف بمعاناة الضحايا ٣٦
هاء – تعميم الدروس المستفادة ٣٧
خامسا – تقليص حجم المحكمة ٣٨
ألف – تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي ٣٨
باء – دعم الآلية الدولية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (فرع لاهاي) وتقاسم الموارد معها . ٣٩
سادسا – الخاتمة ٣٩

أولا - لمحة عامة

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير الثالث والعشرين عن استراتيجية الإنجاز عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ويغطي فيه المستجدات التي شهدتها الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تركيزه على ضمان سرعة سير المحاكمات المتبقية، وكفاءة استعداد شعبة الاستئناف فعلاً للتعامل مع الحجم الكبير المتبقي من أعمال الاستئناف. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت أربع قضايا في مرحلة المحاكمة الابتدائية (كارادجيتش وملاديتش وهادزيتش وشيشيلي) وتمضي إجراءات الاستئناف في ثلاث قضايا (ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبليانين، وبابوفيتش وآخرون، وبرليتش وآخرون). ففي قضية ملاديتش، استمر الدفاع في عرض مرافعته، أما في قضية هادزيتش، فلم تستأنف الدائرة الابتدائية إجراءات المحاكمة حتى الآن منذ أن أمرت بتأجيلها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب سوء حالة المتهم الصحية. وفي قضيتي كارادجيتش وشيشيلي، لا تزال الأطراف تنتظر صدور أحكام الدائرتين الابتدائيتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أحكام الاستئناف في قضيتين (بابوفيتش وآخرون، وتوليمير).

٣ - ولا يزال مكتب المدعي العام راضيا عن مستوى التعاون بينه وبين السلطات في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا.

٤ - وكما جاء في التقارير الخمسة الأخيرة، يشعر المكتب بالقلق إزاء سرعة وفعالية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام السلطات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وتواجه المحاكمات الإقليمية لمرتكبي جرائم الحرب عددا من التحديات المستمرة والمنهجية، الخارجية والداخلية، التي تشكل تهديدا خطيرا للجهود الوطنية لتحقيق العدالة بعد انتهاء النزاع. ولم تتوقف المحاولات غير السوية للتأثير على السلطات القضائية، وتتعرض محاكمات مرتكبي جرائم الحرب لتسييس غير ملائم. ويضاف إلى ذلك أن عددا من السلطات القضائية الوطنية لم يحرز بعد تقدما كافيا في عمله.

٥ - ولا يزال المكتب يرى أن في الإمكان التصدي لهذه التحديات والتغلب عليها بنجاح إذا اضطلعت السلطات الوطنية بمسؤولية تحقيق العدالة في فترة ما بعد النزاع، وحظيت بالدعم المناسب عن طريق المساعدة الدولية. وسيواصل المكتب حواره المباشر مع السلطات الوطنية وتشجيعه لها على امتلاك زمام عملية المساءلة وتحمل المسؤولية عنها بشكل تام.

وبالإضافة إلى ذلك، شرع المكتب، في إطار تخطيطه للإغلاق، في إجراء تقييم لاحتياجات المحاكمات الإقليمية لمرتكبي جرائم الحرب، وسيُعدّ مقترحات لتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية بصورة مستدامة وفعالة. ويتطلع المكتب إلى العمل مع أصحاب المصلحة والشركاء لضمان استمرار جهوده الرامية إلى رصد عمل السلطات القضائية الوطنية وتقديم الدعم والمشورة لها بعد إغلاقه.

٦ - وعلى الجانب الإيجابي، يرحب المكتب بحدوث تطورات ملموسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي بين السلطات الوطنية في صربيا والبوسنة والهرسك بشأن قضايا جرائم الحرب، بما في ذلك القبض على ثمانية أشخاص في صربيا يُشتبه في مشاركتهم في جرائم متعلقة بالإبادة الجماعية في سربرينيتشا.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في المعاناة من التناقص الشديد في عدد موظفيه. وبسبب سرعة وتيرة رحيل الموظفين، ظل الموظفون الباقون يضطلعون بدورين أو أكثر لكفالة الالتزام بالمواعيد النهائية التي فرضتها المحكمة واستكمال باقي الأعمال الضرورية في مواعيدها. وبالنظر إلى عدم قدرة المكتب على توفير وظائف مضمونة طويلة الأجل، يظل المكتب حريصا على استكشاف وسائل بديلة لتشجيع الموظفين على البقاء في وظائفهم لحين إلغائها. بيد أن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه في غياب حوافز مجدية تشجع الموظفين على البقاء في المكتب لحين إتمام ولاية المكتب.

٨ - واستمر المكتب في مساعدة مسؤولي وموظفي آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين على نقل المهام وفقا للترتيبات الانتقالية التي وضعها مجلس الأمن.

٩ - وستحل الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويغتنم المكتب هذه الفرصة ليعرب عن إدراكه لمعاناة الضحايا ولما لعزيمة الناجين من دور في إعادة بناء المجتمع. ويشجع المكتب المجتمع الدولي في هذا الوقت على أن يؤكد من جديد التزامه بتحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم وغيرها من الجرائم التي ترتكب خلال النزاعات، وبمنع تكرار أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي وجرائم الحرب.

ثانيا – إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية

ألف – لمحة عامة عن التحديات الراهنة

١٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت الأحداث استمرار خطر تأخير العدالة الذي هو بمثابة حرمان منها. ويعاني متهم من الأربعة الذين ما زالوا رهن المحاكمة من مرض السرطان الذي دخل مراحله الأخيرة، مما قد يحول دون محاكمته والبت فيما إذا كان مذنبا أم بريئا. وقد وردت معلومات تفيد بأن متهما ثانيا من الذين ينتظرون الحكم عليهم يعاني من مشاكل طبية خطيرة. ولئن كانت صحة المتهمين الآخرين الخاضعين للمحاكمة مستقرة حاليا، فغني عن البيان أن الأولوية تقتضي التعجيل بإنجاز القضايا وكفالة تحقيق العدالة. ويتحمل جميع هؤلاء المتهمين المسؤولية، جزئيا على الأقل، عن التأخير في إنجاز محاكماتهم، إما بهروبهم من العدالة لسنوات عديدة أو بعرقلتهم لسير الإجراءات. وفي الوقت نفسه، هناك أيضا دروس مستفادة للمحكمة والمجتمع الدولي تتعلق بالتدابير اللازمة لضمان سرعة إنجاز محاكمات جرائم الحرب، حتى في ظل ظروف صعبة.

١١ – فالعجز عن إنجاز الإجراءات الجنائية يظلم الضحايا ولا يرضي المتهمين. وسيواصل المكتب بحث جميع السبل الممكنة، ولن يدخر جهدا في سبيل التعجيل بإنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية المتبقية.

باء – المستجدات في سير المحاكمات

١ – محاكمة شيشيلي

١٢ – تشير التوقعات حتى الآن إلى أن حكم الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي سيصدر في عام ٢٠١٥، لكن التاريخ لم يُحدد بعد. وتشير أحدث المعلومات المتاحة إلى أن المداولات لن تبدأ حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥ على أقل تقدير. وفرغ المكتب من عرض أدلة الادعاء في قضية شيشيلي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولم يعرض الدفاع أي أدلة. واستمعت المحكمة إلى المرافعات الختامية في آذار/مارس ٢٠١٢.

١٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف عددا من القرارات والأوامر المتعلقة باستمرار الإفراج المؤقت عن شيشيلي، الذي أمرت به الدائرة الابتدائية لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رفضت الدائرة الابتدائية طلب مكتب المدعي العام الذي يلتمس فيه إلغاء الإفراج المؤقت عن شيشيلي، والذي دفع فيه المكتب بأن أفعال شيشيلي وتصرفاته بعد الإفراج عنه تثبت أن شروط الإفراج المؤقت لم تعد تنطبق عليه. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، قبلت دائرة

الاستئناف الطعن المقدم إليها من المكتب، وألغت قرار الدائرة الابتدائية، وأمرت الدائرة الابتدائية بإلغاء الإفراج المؤقت عن شيشيلي فورا. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدم المكتب طلبا يلتمس فيه إنفاذ قرار دائرة الاستئناف. وحتى تاريخ هذا التقرير، لم تكن دائرة الاستئناف قد بتت في طلب المكتب.

٢ - محاكمة كارادجيتش

١٤ - أُنجزت هذه القضية وتستعد الدائرة الابتدائية حاليا لإصدار حكمها الذي يُنتظر أن يصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأودع المكتب مذكرته النهائية لهذه المحاكمة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. وقدمت المرافعات الختامية في الفترة بين ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب الوفاء بالتزاماته الخاصة بمرحلة ما بعد المحاكمة لكي يتسنى تسليم القضية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بعد صدور حكم الدائرة الابتدائية. وانطوت هذه العملية على مهام منها البحث عن عدد كبير من الوثائق واستعراضها من أجل الكشف عما بها من معلومات، إلى جانب إعداد مذكرتين رئيسيتين بشأن مسائل ذات صلة بناء على أمر من الدائرة الابتدائية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في أعقاب اختتام المرافعة، قدم دفاع كارادجيتش ما يزيد على ٢٣ طلبا معقدا إلى المكتب للكشف عن المعلومات بموجب القاعدة ٦٦ (باء). وأخيرا، احتاج المكتب إلى تخصيص قدر كبير من الموارد والوقت لتقديم ردود على ٢٥ التماسا فنيا قدمها دفاع كارادجيتش بعد اختتام المرافعة، منها ثمانية التماسات يطلب فيها إعادة فتح المرافعة.

٣ - محاكمة ملاديتش

١٦ - اختتم المكتب مرافعته في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وبدأ دفاع ملاديتش في عرض أدلته في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وقد توسع دفاع ملاديتش في استخدام الأدلة الخطية عملا بالقاعدة ٩٢ مكررا ثانيا، مما يقلل بوجه عام الوقت الذي تستغرقه الشهادة الشفوية، غير أنه يستلزم قسطا من وقت المحكمة يتولى خلاله مكتب المدعي العام استجواب شهود الدفاع وجها لوجه. وقد اتخذ المكتب تدابير لتبسيط استجواب الشهود في ضوء التطورات الحاصلة في القضية؛ وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الوقت المستهلك في استجواب الشهود أقل بنسبة ٢٠ في المائة عن التقديرات الأولية.

١٧ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وافقت الدائرة الابتدائية على التماس المكتب فتح باب الاستماع إلى مرافعته الرئيسية لتقديم أدلة بخصوص المقابر الجماعية في توماشيتسا التي لم تكتشفها السلطات البوسنية إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها بمنح الدفاع تأجيلا لمدة شهر للاستعداد لإعادة فتح باب المرافعة أمام الادعاء. ومن المقرر، حتى الآن، أن يفتح باب المرافعة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومنحت المحكمة مكتب المدعي العام تسع ساعات ليعرض أدلته أمامها في القاعة. ولم يُبت حتى الآن في طعن الدفاع في قرار الدائرة الابتدائية بشأن طرائق إعادة فتح باب المرافعة.

٤ - محاكمة هادزيتش

١٨ - اختتم المكتب مرافعته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبدأ دفاع هادزيتش مرافعته في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، بعد ثمانية أشهر من اختتام مرافعة المكتب وبعد أن أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا بموجب القاعدة ٩٨ مكررا. وكان أول شاهد يستدعيه الدفاع هو المتهم، الذي انتهى من الإدلاء بشهادته بعد شهرين في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأدلى عشرة شهود دفاع آخرين بشهاداتهم بين ٣ أيلول/سبتمبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتأجلت إجراءات المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب اعتلال صحة هادزيتش، ولم تكن قد استؤنفت بعد في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وانتهت مرافعة دفاع هادزيتش بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا، وستستغرق مرحلة تقديم الأدلة من أربعة إلى خمسة أشهر كحد أقصى.

١٩ - وقد اجتهد المكتب في دراسة جميع الخيارات المعقولة لاستئناف المحاكمة وإنجازها، بما يتفق مع حق المتهم في المحاكمة العادلة ومع مصلحة العدالة. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، تقدم المكتب بالتماس يطلب فيه استئناف إجراءات المحاكمة من أجل استكمال مرافعة الدفاع. واحتج المكتب بأن مصلحة العدالة تقتضي استئناف إجراءات المحاكمة بحضور محامي هادزيتش نيابة عنه، بصرف النظر عما إذا كان هادزيتش قادرا على حضور المحاكمة بنفسه أم لا. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، إلحاقا بالتماس استئناف المحاكمة الذي قدمه المكتب، أودع المكتب اقتراحا يطالب فيه بتعجيل عرض باقي أدلة الدفاع. وأبلغ المكتب الدائرة الابتدائية أنه سيقبل التنازل عن استجواب ١٣ شاهدا من شهود الدفاع، مما يوفر ٣٧ ساعة من وقت قاعة المحكمة، وأنه سيدرس التنازل عن استجواب شهود دفاع إضافيين، وسيتشاور مع الدفاع لتقليص الوقت اللازم لاستكمال عرض مرافعة الدفاع. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُبت في التماس المكتب.

٢٠ - وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قررت دائرة الاستئناف أن تفرج مؤقتا عن هادزيتش حتى أوائل أيار/مايو ٢٠١٥، وألغت بذلك قرار الدائرة الابتدائية برفض الإفراج المؤقت. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، تقدم هادزيتش بالتماس إلى الدائرة الابتدائية يطلب فيه تمديد فترة الإفراج المؤقت، ولم تبت الدائرة في هذا الطلب حتى تاريخ هذا التقرير.

جيم - المستجدات في سير دعاوى الاستئناف

٢١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف أحكامها في قضية بوبوفيتش وآخرون التي تطال عدة متهمين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وفي قضية توليمير في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وكلاهما يتعلق بالإبادة الجماعية في سربرينتشا. وفي قضية بوبوفيتش وآخرون، قبلت دائرة الاستئناف جزئيا طعن الادعاء في أحكام البراءة الصادرة عن الدائرة الابتدائية، وأدانت المتهمين بتهم إضافية، حيث أدانت اثنين منهما بالتواطؤ في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والثالث بالقتل العمد والرابع بالإبادة والاضطهاد والترحيل القسري والقتل العمد. وفي قضية توليمير، أيدت دائرة الاستئناف إلى حد كبير قرار إدانة المتهم بارتكاب جرائم إبادة جماعية الصادر عن الدائرة الابتدائية وأيدت الحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

٢٢ - وتواصل شعبة الاستئناف التركيز على سرعة وفعالية إنجاز إجراءات دعاوى الاستئناف الثلاثة المعروضة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عكفت شعبة الاستئناف على التحضير لجلسات الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وقضية ستانيشيتش وجوبليانين، التي كان من المقرر عقدها في أوائل عام ٢٠١٥، لكنها تأجلت إلى حزيران/يونيه/تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على التوالي.

٢٣ - وفي قضية برليتش وآخرون التي تطال عدة متهمين، أُعدت مذكرات الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعد إجراءات الاستئناف في قضية برليتش وآخرون من أكثر الإجراءات التي اضطلعت بها شعبة الاستئناف كثافة. وعلى الرغم من ضخامة عدد المسائل القانونية والوقائعية، وشدة تعقيد القضية والصعوبات الناجمة عن التناقص المطرد في عدد الموظفين، فقد نجح المكتب في استعراض أسباب الطعن البالغ عددها ١٦٨ سببا التي أوردها المتهم في مذكرات الاستئناف التي شارفت على ١ ٠٠٠ صفحة، ونجح في دراسة هذه الأسباب والرد عليها في التوقيت المحدد. وقدم المكتب أيضا مذكرته الخطية الشارحة للأسباب الأربعة التي بنى عليها طعنه، وسيقدم بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بقليل ردوده على الأوراق التي أودعها المتهمون ردا على طعن المكتب والتي تتجاوز ٤٥٠ صفحة. وقد

بدأت شعبة الاستئناف الأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف. وبالنظر إلى حجم القضية وتعقيدها، يُتوقع أن تستمر هذه الأعمال التحضيرية بكثافة حتى موعد عقد الجلسة، التي تشير توقعات دائرة الاستئناف، حتى الآن، إلى إمكانية عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٧. ولإنجاز هذه الأعمال التحضيرية بنجاح، يتعين التعامل بكفاءة مع التناقص الكبير المتوقع في عدد الموظفين الحاليين الذين اكتسبوا معرفة واسعة بملف القضية. فقراءة ملف القضية الضخم ستكون مهمة شاقة للموظفين المستقدمين حديثا. وسيواصل المكتب رصد حالة الملاك الوظيفي في الأشهر المقبلة لضمان إنجاز الأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف في المواعيد المقررة.

٢٤ - وتواصل شعبة الاستئناف مساعدة أفرقة المحاكمة في تقديم مذكرات بشأن المسائل القانونية الرئيسية، وصياغة المذكرات النهائية للمحاكمات وإعداد البيانات الختامية.

ثالثا - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٢٥ - لا يزال مكتب المدعي العام يعول على تعاون الدول معه تعاوناً كاملاً حتى يتمكن من إنجاز ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في التعاون مع المكتب بدرجة مرضية. واجتمع المدعي العام مع مسؤولين في سراييفو في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، ومن المقرر أن يجتمع مع مسؤولين في بلغراد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، استمر المكتب في التحاور المباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر المكتبان الميدانيان في سراييفو وبلغراد في تيسير أعمال مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك وصربيا.

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

٢٧ - تواصل صربيا أداء دور هام في كفالة إنجاز المرحلة الأخيرة من المحاكمات الابتدائية والاستئنافية المعروضة أمام المحكمة الدولية بنجاح. ولا يزال تيسير إطلاع المكتب على الوثائق والمحفوظات في صربيا أمرا هاما في سياق إجراءات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية

الجارية في المحكمة. وقد بذلت صربيا عناية ملحوظة في الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة إليها من المكتب.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٢٨ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا معه في إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية بكفاءة. وقد استجابت كرواتيا بعناية لطلبات المساعدة الواردة إليها من مكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

٢٩ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون البوسنة والهرسك معه في إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية بكفاءة. وقد استجابت السلطات الوطنية، على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانين، بسرعة وعلى نحو ملائم للطلبات الواردة إليها من المكتب للحصول على وثائق والاطلاع على محفوظات حكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيِّمة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود ويسَّرت مثولهم أمام المحكمة.

باء - تعاون الدول الأخرى والمنظمات مع مكتب المدعي العام

٣٠ - لا يزال المكتب يحتاج إلى التعاون والدعم من دول خارج يوغوسلافيا السابقة ومن منظمات دولية، لكي يتسنى له إنجاز المحاكمات في القضايا المعروضة أمام المحكمة الدولية بنجاح. ويحتاج المكتب إلى مساعدة مستمرة في الحصول على الوثائق والمعلومات والاتصال بالشهود، والمساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك تغيير أماكن إقامتهم. ويقر المكتب مرة أخرى بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

٣١ - ويواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام في تقديم حوافز لدول يوغوسلافيا السابقة لتشجيعها على التعاون مع المحكمة. ولا تزال سياسة المشروطية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي تمثل أداة فعالة لضمان استمرار التعاون مع المحكمة وترسيخ سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة، وهي سياسة تشترط على الدول المرشحة للانضمام للاتحاد أن تتعاون مع المحكمة بشكل تام لكي يحدث تقدم في نظر طلبات انضمامها. وتتزايد أيضا الحاجة للمساعدة في الملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.

رابعا - الانتقال من محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محاكمتهم أمام المحاكم الوطنية

٣٢ - مع اقتراب المحكمة من إنهاء ولايتها، يظل المكتب ملتزما بالتشجيع على إجراء محاكمات فعالة لمرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة من خلال الدخول في حوار مستمر مع النظراء وبذل الجهود لبناء القدرات في القطاعات القضائية الوطنية. فلا غنى عن إخضاع مرتكبي جرائم الحرب خلال النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة لمحاكمات فعالة لكي يتسنى إرساء دعائم سيادة القانون وترسيخها ويتسنى أيضا إتمام عملية تقصي الحقيقة والمصالحة. ومع اقتراب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من إنهاء ولايتها، فإن مساءلة مرتكبي هذه الجرائم تعتمد حاليا على مكاتب الادعاء والهيئات القضائية الوطنية.

٣٣ - وبصفة عامة، يظل التقدم المحرز في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في بلدان يوغوسلافيا السابقة متفاوتا ومرضيا بشكل جزئي فقط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات هامة على صعيد التعاون الإقليمي بشأن القضايا البارزة، بما في ذلك التعاون في قضية ستربسي وقيام السلطات الصربية بالقبض على ثمانية أشخاص يشتبه في مشاركتهم في أعمال الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. ويرى المكتب في هذه التطورات دلالات إيجابية على أن السلطات الوطنية بدأت في الاستجابة للشواغل التي أعرب عنها من قبل، ويشجع هذه السلطات على مواصلة البرهنة على التزامها الملموس بالتعاون وبالمساءلة الشاملة. وفي الوقت نفسه، يبين الواقع أن إجراءات المحاكمة لم تُنفذ حتى الآن إلا في جزء صغير فقط من القضايا. ولا بد من تكثيف وتيرة التحقيقات والمحاكمات في قضايا جرائم الحرب بقدر كبير، وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به حيال القضايا التي تتسم بأعلى درجات التعقيد وتحظى بالأولوية القصوى، ولا سيما القضايا التي تطال مسؤولين من الرتب الوسطى والعليا.

٣٤ - وخلال السنوات القليلة الماضية، ضاعف المكتب جهوده، في حدود الموارد المتاحة، من أجل رصد المحاكمات التي تجريها السلطات القضائية الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب وتقديم الدعم والمشورة لهذه السلطات. ولئن كانت هذه الجهود قد أسفرت بالفعل عن نتائج هامة، فلا شك أنه سيكون من الضروري الاضطلاع بالمزيد من العمل الحثيث في المستقبل المنظور من أجل دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمواصلة العمل الذي كانت تضطلع به المحكمة ومساءلة مرتكبي الجرائم وبناء الثقة في سيادة القانون. وإدراكا من المكتب لقرب نهاية ولايته، بدأ ينظر في كيفية نقل وتسليم أنشطته وخبراته إلى السلطات الوطنية لكفالة استمرار حصولها على الدعم المناسب بعد إغلاق المحكمة.

ألف - التحديات التي تواجه المساءلة عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة

١ - المحاكمات الاستراتيجية

٣٥ - حدد المكتب، من خلال المشاركة المستمرة والمتعمقة، عدة مسائل تقنية وتشغيلية تعوق فعالية الإجراءات القضائية الوطنية وأدرجها في تقاريره. وفي التقرير السابق الذي قدمه المكتب إلى مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/827)، أشار المكتب أيضا إلى ضعف القيادة والإدارة والتوجيه كصعوبات تنظيمية رئيسية في عدد من الولايات القضائية.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، خلص المكتب إلى أن من أخطر العوائق التي تحول دون فعالية القضاء الوطني أن مكاتب الادعاء الوطنية لم تنته بعد من اعتماد وتطبيق نُهج استراتيجية للتحقيق في جرائم الحرب الواقعة تحت ولايتها القضائية ومحاكمة مرتكبيها. وبدلا من ذلك، لا تزال التحقيقات والمحاكمات، إلى حد بعيد، غير منسقة وتركيزها محصور في الجناة المباشرين ولا تستند إلى المعلومات والأدلة التي جمعت على مدى السنوات العشرين الماضية.

٣٧ - وقد أثبتت التجربة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وغيرها من المحاكم الجنائية الدولية أهمية إجراء تحقيقات ومحاكمات استراتيجية في إطار استراتيجية ادعاء شاملة عند التعامل مع أعداد كبيرة من الجرائم المرتكبة بطريقة منظمة. وتتيح النهج الاستراتيجية لمكاتب الادعاء العام أن تفهم أنماط الجرائم بصورة كلية وأن تحرك دعاوى أكثر نجاحا ضد أولئك الذين شاركوا في ارتكاب الجرائم ذات الصلة. وتسمح هذه الأساليب في نهاية المطاف بمساءلة أكثر شمولا، لا سيما من خلال تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم من موظفي الرتب العليا والوسطى إلى العدالة. ولئن كانت الاستراتيجيات الوطنية لجرائم الحرب تحدد أهداف مبادرات المساءلة في فترة ما بعد النزاع، فإن استراتيجيات المقاضاة ينبغي لها أن تحدد كيفية تنظيم عمل المحققين والمدعين العامين وتوجيهه من أجل تحقيق تلك الأهداف.

٣٨ - ويتجلى التفاوت بين السلطات الإقليمية في اعتماد نهج استراتيجي لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب من خلال عدة مؤشرات، منها قلة عدد القضايا التي تحركت ضد مسؤولين قياديين حتى الآن، وعدم التنسيق بين القضايا ذات الصلة أو ضمها، واستمرار وجود ثغرات كبيرة في المساءلة عن مجموعات معروفة من الجرائم، ولا سيما الأحداث والحملات الإجرامية الشهيرة. وظهرت هذه المسائل بوضوح في إجراءات الادعاء التي باشرها مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، باستثناء الإجراءات المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.

٣٩ - وقد شرع مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا فعلا في العمل على وضع استراتيجية للادعاء العام تتيح إجراء التحقيقات والمحاكمات بصورة استراتيجية. وهذا تطور نرحب به، وسيقدم المكتب الدعم والمشورة إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا بناء على طلبه وحسب الاقتضاء. وقد بدأ المكتب أيضا مناقشاته مع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بشأن ضرورة إجراء التحقيقات والمحاكمات وفقا لنُهج استراتيجية، وهو يشجع المكتب المذكور على تطبيق الدروس المستفادة من القضايا المتعلقة بسريبرينيتسا في باقي أعماله.

٢ - التعاون الإقليمي

٤٠ - التعاون الإقليمي ضروري لضمان خضوع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم للمساءلة، ولا سيما أن العديد من المشتبه فيهم لم يعد موجودا في الإقليم الذي يدعى أنهم ارتكبوا الجرائم فيه، ولا يمكن تسليمهم إلى الدولة الإقليمية لمحاكمتهم.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت نتائج هامة، على صعيد التعاون بين مكاتب الادعاء العام الإقليمية في مجال التحقيقات والملاحقة القضائية بشأن جرائم الحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أجرت السلطات في صربيا والبوسنة والهرسك عمليات اعتقال منسقة في ما يتعلق بقضية ستربسي الشهيرة، وتتخذ إجراءات أولية حاليا في كل من صربيا والبوسنة والهرسك لتقديم المقبوض عليهم إلى المحاكمة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اعتقلت السلطات الصربية، بالتعاون مع مكتبي المدعي العام في البوسنة والهرسك والمحكمة، وبدعم منهما، ثمانية أشخاص يشتبه في مشاركتهم في أعمال الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وتبين هذه النتائج الإيجابية الملموسة كيف يمكن للتعاون الإقليمي بين السلطات القضائية أن يساهم في التصدي للتحدي الذي يفرضه الفارون عبر الحدود، وتحقيق المساءلة التامة عن الجرائم المرتكبة. ويشجع مكتب المدعي العام السلطات الإقليمية على الاستفادة من هذه النتائج عن طريق تسريع استخدام بروتوكولات التعاون الإقليمي وتوسيع نطاقه ليشمل نقل الأدلة وملفات القضايا إلى السلطات التي يمكنها تقديم المشتبه فيهم إلى المحاكمة.

٤٢ - ولكن، للأسف، تظهر قضية ديوكيتش أن التعاون الإقليمي ما زال يواجه تحديات رئيسية. فوفقا لما أُفيد به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أدانت محكمة الدولة في البوسنة والهرسك نوفاك ديوكيتش، الذي كان من قبل قائد فريق أوزرن التكتيكي بجيش جمهورية صربسكا، وحكمت بسجنه لمدة ٢٠ عاما عقابا على ما يسمى ”بمذبحة بوابة توزلا“، التي قُتل فيها ٧١ مدنيا وأُصيب ٢٤٠ بجروح. وعندما أُفرج عن ديوكيتش إلى حين إعادة محاكمته، غادر البوسنة والهرسك للعلاج الطبي في صربيا، ثم رفض العودة إلى البوسنة

والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٤، عندما استُدعي للعودة إلى السجن. وحيث أن من غير الممكن تسليم ديوكيتش إلى البوسنة والهرسك، فلا يمكن تنفيذ الحكم الصادر بحقه إلا من خلال الاتفاق بين صربيا والبوسنة والهرسك على التنفيذ المتبادل لقرارات المحاكم في المسائل الجنائية. وفي ضوء خطورة الجرائم التي أُدين فيها ديوكيتش، يحث مكتب المدعي العام السلطات المختصة في البوسنة والهرسك وصربيا على تسوية هذه المسألة على وجه السرعة.

٤٣ - وقد أبرزت الخبرة المتزايدة، ولا سيما في نقل الأدلة وملفات القضايا، عددا من العوائق القانونية التي تحول دون التنفيذ السلس والفعال لتدابير التعاون الإقليمي في قضايا جرائم الحرب. ويجب حماية حقوق المشتبه فيهم في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، واتخاذ خطوات لضمان أن الأدلة موثقة وموثوق بها وتم الحصول عليها بصورة قانونية. وفي الوقت نفسه، فمن الصحيح أيضا وجوب عدم إقامة الحواجز غير الضرورية التي تحول دون سلاسة وفعالية التعاون الإقليمي. ويشجع مكتب المدعي العام السلطات الوطنية على استعراض التشريعات القائمة والنظر في الإصلاحات التي من شأنها تمكين ودعم التعاون الإقليمي الفعال في قضايا جرائم الحرب. وقد تكون التجارب السابقة التي أتاحت نقل الأدلة والقضايا من المحكمة الدولية إلى السلطات الوطنية مفيدة في هذا الصدد.

٤٤ - وأخيرا، يساور مكتب المدعي العام القلق من أن تسييس مسائل جرائم الحرب على نحو غير ملائم قد يعرقل زيادة التعاون الإقليمي ويثير الشكوك بشأن التزام السلطات السياسية والحكومية بالمساءلة الشاملة عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلى مسؤولون ببيانات تطالب بأشكال شتى بأن لا يحاكم رعايا إحدى الدول في دول أخرى، وتثير تساؤلات حول استقلال ونزاهة السلطات القضائية في الدول الأخرى وتقوم بالضغط على السلطات القضائية لكي لا تلاحق مواطنيها بسبب الجرائم المرتكبة ضد رعايا دول أخرى. وتتحمل السلطات القضائية المسؤولية عن تنفيذ التعاون الإقليمي في الممارسة العملية. وينبغي أن تحترم السلطات السياسية والحكومية استقلال السلطة القضائية، ويشجعها مكتب المدعي العام على الإعلان بوضوح عن دعمها للتعاون الإقليمي بوصفه وسيلة هامة من وسائل تحقيق المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب.

٣ - التحديات في البوسنة والهرسك

٤٥ - اجتمع المدعي العام وموظفو مكتب المدعي العام، خلال الزيارات التي قاموا بها إلى سراييفو في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥، مع رئيس محكمة البوسنة والهرسك والمدعي العام وممثلي مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع المدعي

العام مع رؤساء النيابة العامة ورؤساء المحاكم العليا في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا في آذار/مارس ٢٠١٥ لمناقشة التعامل مع قضايا جرائم الحرب على مستوى الكيان.

٤٦ - وعلى الرغم من أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفئة الثانية (ملفات التحقيق)، قدم مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك التزامات راسخة باتخاذ قرارات الادعاء العام في جميع القضايا المعلقة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ولا يزال مكتب المدعي العام يرصد هذه القضايا عن كثب، ويأمل أن يتمكن من الإبلاغ في نهاية السنة عن أن هذه الالتزامات قد تم الوفاء بها.

٤٧ - ولا يزال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب يواجه تأخيرات كثيرة، ولا يزال هناك عدد كبير من القضايا المتراكمة بانتظار البت فيه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدد قليل من لوائح الاتهام الجديدة التي قدمها مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك تختص بأعقد القضايا ذات الأولوية العليا. وبصورة أعم، لا تزال المسائل التي سبق الإبلاغ عنها بشأن عمل مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك دون حل إلى حد كبير، بما في ذلك مراقبة النوعية وعدم ضم القضايا ذات الصلة وعدم كفاية الاتهامات بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومع ذلك، أُحرز تقدم إيجابي في الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم المتعلقة بسريبرينيتسا بتقديم لائحة اتهام ضد ثلاثة مسؤولين سابقين في الشرطة من المستوى المتوسط، بما في ذلك القائد السابق لشرطة زفورنيك.

٤٨ - وقد تحقق تقدم كمي في تجهيز قضايا جرائم الحرب على مستوى الكيان، بما في ذلك اختتام التحقيقات وإصدار لوائح اتهام جديدة. وثمة حاجة إلى اهتمام متواصل بشأن الموارد المتاحة لإجراء التحقيقات والملاحقة القضائية في القضايا على مستوى الكيان والنواتج المتأتية عن تلك الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع مكتب المدعي العام على إيلاء مزيد من الاهتمام لإجراء تقييمات نوعية لكيفية التعامل مع جرائم الحرب على مستوى الكيان. وفي هذا الصدد، يلاحظ مكتب المدعي العام أن الهيئات القضائية على صعيد الكيانات لديها سجل ناجح في مجال التعاون الإقليمي، بما في ذلك نقل الأدلة وملفات القضايا إلى الولايات القضائية الأخرى للبت فيها، مما قد يكون مفيدا لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك الذي يعكف على تعزيز التعاون الإقليمي.

٤٩ - وأهم مسألة خارجية تؤثر على تناول قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك هي إخفاق السلطات السياسية المسؤولة في اعتماد استراتيجية لإصلاح القضاء. وأدى هذا الأمر إلى وقف تقديم المزيد من التمويل لأعداد كبيرة من المحققين والمدعين العامين والقضاة

على صعيد الدولة والكيانات في إطار الصك الثاني للمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي في فترة ما قبل الانضمام. وقد حذرت سلطات قضائية مسؤولة مرارا وتكرارا من أن يتأثر تناول قضايا جرائم الحرب سلبا ما لم توجد حلول لمواصلة تمويل هذه الوظائف. ويرى مكتب المدعي العام أن أي تخفيض في عدد المحققين والمدعين العامين والقضاة العاملين في قضايا جرائم الحرب سوف يؤدي إلى المزيد من التأخير في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب.

٤ - التحديات في صربيا

٥٠ - على مدى العقد الماضي، اتخذ مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا إجراءات ملاحقة ناجحة في قضية من الفئة الثانية أحالها مكتب المدعي العام بالمحكمة، كما اتخذ بعض تدابير الملاحقة في جرائم شهيرة، مثل الجرائم التي ارتكبتها وحدة سكوربيون (Skorpion) والجرائم المرتكبة في فوكوفار. بيد أن هناك مجالات لبذل المزيد من الجهود في تحسين الوتيرة العامة لتناول جرائم الحرب ونطاقها، ولا سيما التي تطال العسكريين وأفراد الشرطة والمسؤولين السياسيين في الرتب المتوسطة والعليا.

٥١ - وسُجل عدد من النتائج الهامة مؤخرا في تناول قضايا جرائم الحرب في صربيا، مما يشير إلى أن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا يكثف أنشطته ويوجه اهتمامه بصورة أكبر نحو القضايا المعقدة والبارزة. ويرحب مكتب المدعي العام أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا لوضع استراتيجية للمقاضاة، والجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لوضع استراتيجية وطنية لجرائم الحرب من أجل تحديد أهداف مبادرات المساءلة وإدماج الجوانب المتعددة للعدالة في فترة ما بعد النزاع.

٥٢ - وفي حين لا يزال يتعين وضع تقديرات نهائية، فمن الواضح أن السلطات القضائية الصربية في حاجة إلى تجهيز عدد كبير من قضايا جرائم الحرب التي تشمل في الأغلب مواطنين صرب يشتبه في ارتكابهم جرائم ضد مواطني دول أخرى. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن يواصل مكتب المدعي العام لجرائم الحرب عمله بوصفه الوحدة المخصصة لمحاكمة قضايا جرائم الحرب، وأن يتوافر الدعم المناسب للمكتب، بما في ذلك المحققون المخصصون الذين يعملون مع المدعين العامين في أفرقة التحقيق المشتركة، وأن تتعاون جميع السلطات الحكومية ذات الصلة معه وتقدم الأدلة بسرعة على النحو المطلوب. ومن الأهمية بمكان أيضا وجود قيادة قوية في المكتب. ويرحب مكتب المدعي العام بالتعديلات القانونية الأخيرة التي تتيح الانتقال السلس للمهام بين كبير المدعين العامين الحالي وخلفه.

٥٣ - ومع ذلك، يساور مكتب المدعي العام أيضا القلق إزاء الأحداث الأخيرة التي تبدو في ظاهرها كمحاولة لممارسة نفوذ غير مقبول على السلطات القضائية وضغوط من أجل وقف الملاحقات القضائية لجرائم الحرب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض المدعي العام الصربي ونائبه إلى عدة هجمات شخصية وانتقادات غير مبررة من جانب مسؤولين فيما يتعلق بما يضطلعون به من أعمال. وفي حالات أخرى، تم الاعلان عن تبرئة كبار المسؤولين الذين قد يشتبه في مسؤوليتهم عن جرائم الحرب قبل إتمام التحقيقات والمحاكمات. ويشجع مكتب المدعي العام جميع السلطات السياسية والحكومية على الدعوة بقوة إلى إحلال سيادة القانون فيما يتصل بجرائم الحرب وضمان حماية استقلال القضاء.

باء - دعم مكتب المدعي العام للمحاكمات الوطنية لجرائم الحرب

٥٤ - يواصل مكتب المدعي العام مساعدة بلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح أكبر مع القضايا المتبقية المتعلقة بجرائم الحرب. ويضطلع المكتب المباشر للمدعي العام، بتوجيه من المدعي العام، بقيادة العمل الذي يؤديه المكتب لتيسير محاكمة قضايا جرائم الحرب المحلية من خلال نقل المعلومات والخبرات.

١ - المرحلة الانتقالية لدعم مكتب المدعي العام

٥٥ - في حين أن مكتب المدعي العام قد كرس جهودا كبيرة في السنوات القليلة الماضية من أجل رصد السلطات القضائية الوطنية وتقديم الدعم والمشورة إليها، فإن هذه الجهود ليست مستدامة في ضوء الانتهاء الوشيك لولاية المكتب. ومن الواضح أنه تم تحقيق نتائج مفيدة، وأن الشركاء وأصحاب المصلحة يعتمدون على المكتب بصورة متزايدة من أجل توفير تقييمات موضوعية والمساعدة فيما يتصل بمعاملة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وهذا يدل على استمرار الحاجة إلى الرصد والدعم والمشورة المقدمة من الخبراء الممارسين ذوي الخبرة العملية في مقاضاة مرتكبي الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت هناك مجالات للتحسين في تقديم المساعدة الدولية بوجه عام إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك معالجة الازدواجية غير الضرورية، وعدم كفاية التخطيط وعدم التشاور والتكامل مع سائر البرامج.

٥٦ - وينص قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) على أن يتولى مكتب المدعي العام بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين كامل المسؤولية من مكتب المدعي العام بالمحكمة عن الاستجابة للطلبات الرسمية للمساعدة المقدمة من السلطات الوطنية. وينبغي الآن النظر في نقل أنشطة الرصد والدعم والاستشارة التي يضطلع بها مكتب المدعي العام بالمحكمة. وإذ يسلّم المكتب بضرورة أن يبدأ تخطيط وتنفيذ عملية الانتقال في أقرب وقت

ممكن، فإنه يجري، كخطوة أولى، تقييما للاحتياجات لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب الإقليمية، التي تشمل استعراض المساعدة الدولية التي يقدمها حاليا المكتب وأصحاب المصلحة الآخرون. وسيقوم، مكتب المدعي العام بعد ذلك بوضع مجموعة من الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها مواصلة وتعزيز أنشطة المكتب ومهامه خلال السنوات الماضية من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للمدعين العامين الوطنيين في المستقبل. ويرحب مكتب المدعي العام بالمناقشات مع أصحاب المصلحة والشركاء لإيجاد الحلول التي تستفيد من الخبرات المكتسبة خلال عمل مكتب المدعي العام، وضمان جاهزية الآليات الأخرى لمواصلة الجهود التي يبذلها المكتب لتقديم الدعم والمساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية بعد إغلاقه.

٢ - الوصول إلى المعلومات في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٥٧ - واصل مكتب المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقديم معلومات لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية على مقاضاة مرتكبي الجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

٥٨ - واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تولى فرع لاهاي للآلية الدولية للمحكمتين الجنائيتين المسؤولية عن طلبات المساعدة المتعلقة بالقضايا التي أنجزتها المحكمة الدولية، لكن مكتب المدعي العام يحتفظ بالمسؤولية عن طلبات المساعدة المتعلقة بالقضايا الجاري النظر فيها. وواصل موظفو المحكمة تقديم المساعدة إلى موظفي الآلية الدولية في التعامل مع طلبات المساعدة. واعتبارا من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تلقى مكتب المدعي العام بالمحكمة خمسة طلبات للمساعدة فيما يتعلق بالقضايا الجاري النظر فيها، ورد ثلاثة طلبات منها من البوسنة والهرسك، وطلبٌ واحد من صربيا وطلبٌ من السلطات في دولة أخرى. وقد رد مكتب المدعي العام على جميع هذه الطلبات.

٥٩ - واعتبارا من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، رد مكتب المدعي العام على ثمانية طلبات مقدَّمة من السلطات القضائية في المنطقة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء)، بخصوص القضايا قيد النظر في المحكمة. وقد تولت الآلية الدولية المسؤولية عن تقديم طلبات التماس لتعديل تدابير الحماية للقضايا المنجزة في المحكمة عملا بالقاعدة ٨٦ (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية الدولية.

٣ - مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة

٦٠ - ما زال المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة يشكل عنصرا محوريا من عناصر استراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على تناول قضايا جرائم الحرب. وييسر حضور المدعين العامين المعنيين بالاتصال إجراء الاتصالات بين أفرقة المحاكمات التابعة لمكتب المدعي العام والسلطات القضائية الإقليمية. ولهذا الأمر أهمية قصوى بالنسبة للقضايا الابتدائية وقضايا الاستئناف التي تنظر فيها المحكمة، وكذلك القضايا المعروضة على المحاكم المحلية.

٦١ - ويشمل جزء آخر من هذا المشروع استقدام فنيين قانونيين شباب ملتزمين بالعمل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب من يوغوسلافيا السابقة، للعمل كمتدربين في مكتب المدعي العام في لاهاي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بدأت مجموعة جديدة مكونة من ستة من الفنيين القانونيين الشباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا فترتهم التدريبية التي تستغرق خمسة أشهر. ومن خلال الاستثمار في تعليم وتدريب هؤلاء المهنيين القانونيين الشباب، ينقل المكتب الخبرات التي يمكن أن تعزز قدرات المؤسسات المحلية من أجل إحراز تقدم في قضايا جرائم الحرب المعروضة عليها.

٦٢ - ويعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لدعمه هذا المشروع المهم جدا، وهو ما يعد اعترافا منه بضرورة بناء القدرات من خلال تثقيف وتدريب المحامين الشباب من المنطقة. وقد اتفق الاتحاد الأوروبي ومكتب المدعي العام على مواصلة العنصر الخاص بالفنيين الشباب من المشروع حتى نهاية عام ٢٠١٥، ومواصلة العنصر الخاص بالمدعين العامين المعنيين بالاتصال حتى نهاية عام ٢٠١٦.

٤ - التدريب على الصعيد الإقليمي

٦٣ - كما أفيد سابقا، لطالما دعم مكتب المدعي العام جهود بناء القدرات في قطاعات العدالة الإقليمية، في حدود الموارد المتاحة، عن طريق توفير التدريب لنظرائه الإقليميين بشأن طائفة من المسائل. ولضمان استخدام موارد التدريب في مكتب المدعي العام بطريقة فعالة، عمم المكتب في عام ٢٠١٤ تقريره بشأن تقييم الاحتياجات التدريبية لموظفي البوسنة والهرسك العاملين في قضايا جرائم الحرب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب مناقشاته المستفيضة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المدعون العامون على مستوى الكيان في البوسنة والهرسك، بشأن الاحتياجات المحددة للتدريب. وأكدت هذه المناقشات النتائج

والتوصيات التي خلص إليها تقرير الخبراء بمكتب المدعي العام لعام ٢٠١٤ بشأن الاحتياجات التدريبية. ويشجع المكتب الجهات المانحة ومقدمي التدريب على النظر جديا في التوصيات الواردة في تقريره عن تقييم الاحتياجات التدريبية على نحو ما عززته مناقشات المكتب في الآونة الأخيرة.

جيم - التحقيق في حالات المفقودين والتعرف عليهم

٦٤ - كما أُفيد سابقا، تشدد الأُسر دوما، في اجتماعات المدعي العام مع رابطات الضحايا، على مسألة الافتقار إلى معلومات عن المفقودين من أفرادها، باعتبارها من أهم المسائل المعلقة. ومن الضروري تسريع عملية البحث عن المقابر الجماعية واستخراج الجثث منها وما يعقب ذلك من التعرف على الرفات. فهي عملية أساسية لتحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. ويتعين التعرف على الضحايا من جميع أطراف النزاع.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المكتب خطوات بالتعاون مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وسفارة الولايات المتحدة ومعهد البوسنة والهرسك للأشخاص المفقودين ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك لإعادة تنشيط عملية البحث عن المفقودين في البوسنة والهرسك. وسيتم إعادة النظر في الأدلة والمعلومات المتاحة التي جمعت من قبل لتحديد أدلة إضافية. والعملية جارية بالفعل، وقد أعرب جميع المشاركين عن تفاؤلهم والتزامهم باستخدام جميع السبل المتاحة لتعزيز البحث عن المفقودين في البوسنة والهرسك. وإذا ما كتب النجاح لهذا المسعى، فسوف يستكشف مكتب المدعي العام إمكانية التوسع في تطبيق الممارسات نفسها لتشمل الدول الأخرى في المنطقة.

٦٦ - وفي الفترة السابقة، التزمت البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا بتحمل المزيد من المسؤوليات في التحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين جراء النزاعات، وتحديد هويتهم. ويشجع مكتب المدعي العام هذه السلطات على ضمان ترجمة التزاماتها إلى أنشطة ونتائج ملموسة.

دال - المصالحة والاعتراف بمعاناة الضحايا

٦٧ - يشكل الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا فرصة هامة من أجل اتخاذ خطوات مجدية في سبيل تحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. ويؤكد مكتب المدعي العام أن المصالحة تبدأ بقبول الوقائع التي أثبتتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية والمحاكم الوطنية في المنطقة وفي مناطق أخرى. وتفيد الوقائع أنه قد قُتل في سريبرينيتسا، في تموز/يوليه ١٩٩٥، الآلاف من الرجال والفتيان

في حين جرى ترهيب عشرات الآلاف من النساء والأطفال والمسنين وإيذائهم ونقلهم قسرا من ديارهم. وارتكبت هذه الجرائم بقصد الإبادة الجماعية، وبقصد تدمير مجتمع مسلمي البوسنة في شرق البوسنة تدميرا ماديا. وينبغي أن توجه جميع الشخصيات العامة والسياسية رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن السكوت عن تحريف الجرائم وإنكارها.

٦٨ - وفي هذا الصدد، يلزم أيضا إبراز التحديات المستمرة التي يواجهها الضحايا الذين يسعون إلى الحصول على تعويض من خلال الدعاوى المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات إيجابية، من قبيل عرض مشروع قانون كرواتيا بشأن حقوق ضحايا العنف الجنسي. بيد أن القوانين المنشئة للحق في الحصول على الانتصاف غير قابلة للإنفاذ في الممارسة العملية بالنسبة لكثير من الضحايا بسبب تكاليف التقاضي وبطء سير الإجراءات وصعوبة تطبيق الأحكام الصادرة في القضايا الجنائية. والآثار السلبية ذات شقين، إذ يظل الضحايا دون تعويض، ويفقدون الثقة في سيادة القانون وقدرة نظام العدالة على المطالبة بحقوقهم. ويحث مكتب المدعي العام السلطات الحكومية والمجتمع الدولي على الاعتراف بتجارب الضحايا المخيبة للآمال في متابعة مطالبات التعويض المدني، وعلى اتخاذ خطوات لتحسين الكفاءة والفعالية في متابعة هذه المطالبات.

هاء - تعميم الدروس المستفادة

٦٩ - كما ذُكر سابقا، يُستدعى مكتب المدعي العام بصورة متزايدة، بالإضافة إلى عمله في يوغوسلافيا السابقة، للعمل مع مؤسسات العدالة الوطنية في جميع أنحاء العالم التي تُعنى بالملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب أو الجرائم المعقدة في بيئات صعبة، أو التي تنمي قدراتها على القيام بذلك. ويسعى المكتب إلى كفالة تعميم الدروس المستفادة من عمله وأفضل الممارسات التي تم تطويرها في مجال الملاحقات القضائية الدولية على نطاق واسع على النظراء الوطنيين الذين يضطلعون بطائفة واسعة من قضايا العدالة الجنائية. ويُستفاد أيضا من التجارب المتنوعة لمكتب المدعي العام في التحقيق والملاحقة القضائية بشأن الجرائم المعقدة والعابرة للحدود الوطنية الأخرى في المجتمعات الانتقالية ومجتمعات ما بعد النزاع، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد. وكما هو الحال مع المدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة، أشار النظراء الوطنيون حول العالم مرارا إلى مهارات وتقنيات التحري والملاحقة القضائية في القضايا المعقدة بوصفها من احتياجات التدريب الرئيسية. وسيواصل مكتب المدعي العام، في حدود قدراته التنفيذية، العمل مع مقدمي التدريب والجهات المانحة العاملة في مناطق خارج يوغوسلافيا السابقة لكفالة إتاحة التدريب العملي المناسب على أساليب التحري والملاحقة

القضائية الأساسية اللازمة لملاحقة جرائم الحرب وسائر الجرائم المعقدة، وبالتالي الاستفادة من الخبرة الفريدة التي اكتسبها مكتب المدعي العام على مدى العقدين الماضيين.

٧٠ - وإذ يواصل مكتب المدعي العام التركيز على مهامه الأساسية، فإنه يعمل أيضا لوضع الصيغة النهائية لمخطوط يسجل المعلومات الأساسية التي توصل إليها المكتب فيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، والتي وضعت مع مراعاة بناء القدرات. ومن المقرر أن تنشر النسخة المخطوطة في أوائل عام ٢٠١٦. ويسجل المكتب أيضا في هذا الوقت تقدما في إعداد منشورات أخرى ذات صلة بإرث المحكمة، تغطي مواضيع منها: الدروس المستفادة من تعقب المكتب للفارين من العدالة؛ واستخدام المحادثات التي تم التنصت عليها كأدلة في المحكمة؛ وتطور التحقيقات وسيرها داخل المكتب، بوسائل من بينها استخدام أفرقة خبراء متعددة التخصصات؛ والجوانب العملية لمقاضاة حالات المسؤولية العليا؛ كما تغطي عددا من المواضيع الأخرى ذات الصلة بالتحقيقات والملاحقات القضائية بشأن الجرائم المعقدة. وحيث أن هذه التجارب قد تكون ذات صلة بآليات المساءلة القضائية الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، يأمل مكتب المدعي العام أن يتيح للعموم عددا من منشورات إرث المحكمة هذه في أثناء فترة السنتين، إلى الحد الذي يتفق مع الاحتياجات التشغيلية لإنجاز إجراءات المحاكمة والاستئناف المتبقية.

خامسا - تقليص حجم المحكمة

ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي

٧١ - في بداية فترة السنتين، كان بمكتب المدعي العام ما مجموعه ١٧٠ موظفا. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم إلغاء ٤٤ وظيفة. وسوف يواصل المكتب تقليص الوظائف رهنا باستكمال مراحل إجراءات المحاكمة والاستئناف ذات الصلة.

٧٢ - ويواصل المكتب دعمه النشط للتدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين على الانتقال من عملهم في المحكمة إلى المرحلة التالية في حياتهم الوظيفية. وما زال المكتب يدعم تدريب الموظفين ويساعد الراغبين منهم على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مكتب الانتقال الوظيفي. وعلاوة على ذلك، ينفذ المكتب استراتيجية مفصلة فيما يتعلق ببرامج التدريب وفرص التواصل لمساعدة موظفيه. وفي إطار هذه الاستراتيجية، يعمل المكتب على تيسير الفرص للموظفين ليصبحوا مؤهلين للإدراج على القوائم الاحتياطية للأمم المتحدة وللعمل لفترات قصيرة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل التي يمكنهم المساهمة فيها

بخبرتهم القيمة. ونظرا للصعوبات المرتبطة بالإفراج عن الموظفين لفترات طويلة، يسعى المكتب إلى تحديد الفرص على المدى القصير (لبضعة أسابيع على أحسن تقدير) للموظفين الموفدين في مهام متمايزة، التي يمكن استيعابها في ضوء الاحتياجات التشغيلية للمكتب.

باء - دعم الآلية الدولية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (فرع لاهاي) وتقاسم الموارد معها

٧٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام بالمحكمة تقديم الدعم وتقاسم الموارد مع مكتب المدعي العام بالآلية الدولية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وقد استمر العمل على وجه الخصوص في تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بطلبات المساعدة الواردة غير المتصلة بالمحاكمات الجارية في المحكمة، والإجراءات المتعلقة بتعديل تدابير حماية الشهود بموجب القاعدتين ٧٥ (زاي) و (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية الدولية.

سادسا - الخاتمة

٧٤ - ما زال مكتب المدعي العام يركز بشدة على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية في أقرب وقت، والقيام في نفس الوقت بتقليص حجم الموارد وعدد الموظفين. ولكفالة تحقيق هذه الأهداف، سيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ ما يقع ضمن اختصاصه من تدابير لتقليص الفترة الزمنية اللازمة لإتمام المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية، مع الاستمرار في تخصيص الموارد بمرونة والتعامل الفعال مع تناقص عدد الموظفين وتخفيض عددهم.

٧٥ - ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وقد تحققت بعض النتائج الإيجابية، ولكن لا بد من إحراز تقدم أسرع في ضوء حجم الأعمال التي يتعين إنجازها. وسوف يواصل مكتب المدعي العام العمل مع النظراء وتوفير الدعم لتحسين التعامل مع جرائم الحرب على الصعيد الوطني. وسيواصل مكتب المدعي العام أيضا تشجيع تحسين التعاون الإقليمي بشأن مسائل جرائم الحرب، وسيرصد التطورات عن كثب.

٧٦ - ويعول المكتب في جميع هذه المساعي على الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ويأمل أن يستمر في تلقي هذا الدعم.

الضميمة الأولى

ألف - الأحكام الابتدائية

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

بـاء - أحكام الاستئناف

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بـاء - أحكام الاستئناف
فويادين بوبوفيتش	مقدم، رئيس أمن فيلق درينا بجيش صرب البوسنة	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حكم عليه بالسجن مدى الحياة (أكد)
ليوبيسا بيارا	عقيد، رئيس جهاز الأمن بالأركان العامة لجيش صرب البوسنة	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حكم عليه بالسجن مدى الحياة (أكد)
دراغو نيكوليتش	ملازم ثان، عمل رئيسا لجهاز الأمن في لواء زفورنك، جيش صرب البوسنة	٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حُكم عليه بالسجن لمدة ٣٥ عاما (أكد)
راديفويي ميليتيتش	رئيس العمليات وإدارة التدريب، الأركان العامة لجيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاما (تغيير في فترة السجن من ١٩ سنة إلى ١٨ سنة)
فينكو باندوريفيتش	مقدم وقائد لواء زفورنك التابع لفيلق درينا، جيش صرب البوسنة	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حُكم عليه بالسجن لمدة ١٣ عاما (أكد)
زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن بالأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧	٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ حكم عليه بالسجن مدى الحياة (أكد)

الضميمة الثانية

ألف - الأشخاص المحاكمون حتى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
فوويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
رادوفان كارادجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة لجيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
غوران هادزيتش	رئيس مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

باء - الأشخاص المعروضة قضاياهم للاستئناف في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي
يوفيكا ستانيشيتش	رئيس جهاز أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة بجهاز أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣
ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
ستويان جوبليانين	رئيس المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغّله الصرب، بانيا لوكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
يادرانكو برليتش	رئيس جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
برونو ستويتش	رئيس وزارة الدفاع لجمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب قائد القوة مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
بريسلاف بوشيتش	مسؤول المراقبة، إدارة التحقيقات الجنائية، إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
سلوبودان برالياك	مساعد وزير الدفاع في كرواتيا وقائد أركان مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

جيم - الأحكام الابتدائية بتهمة انتهاك حرمة المحكمة
من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

دال - أحكام الاستئناف بتهمة انتهاك حرمة المحكمة
من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	صدور الحكم الابتدائي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة	حكم الاستئناف
لا يوجد			

الضميمة الثالثة

الإجراءات المنجزة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

ألف - الأحكام الابتدائية الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

باء - الأحكام الصادرة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

جيم - الطعون في الأحكام الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

١ - بوبوفيتش وآخرون IT-05-88-A (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

٢ - توليمير IT-05-88/2-A (٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

دال - الطعون في الأحكام الصادرة في قضايا انتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

هاء - القرارات التمهيدية النهائية الصادرة لدى الاستئناف في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

١- شيشيلي IT-03-67-AR65.1 (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥)

٢- هادزيتش IT-04-75-AR65.1 (١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

الضميمة الرابعة

الإجراءات الجارية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

ألف - القضايا في الدائرة الابتدائية التي لم يُبت فيها حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

١ - شيشيلي IT-03-67-T

٢ - كارادجيتش IT-95-5/18-T

٣ - ملاديتش IT-09-92-T

٤ - هادزيتش IT-04-75-T

باء - الطعون التي لم يُبت فيها بشأن الأحكام حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

جيم - الطعون التي لم يُبت فيها بشأن الأحكام حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

١ - ستانيشيتش وجوبليانين IT-08-91-A

٢ - برليتش وآخرون IT-04-74-A

٣ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-A

دال - الطعون التي لم يُبت فيها في الأحكام بشأن انتهاك حرمة المحكمة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

هاء - القضايا التي لم تصدر بشأنها قرارات تمهيدية حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

١ - ملاديتش IT-09-92-AR73.5

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى التي لم تصدر حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد

الضميمة الخامسة

القرارات والأوامر الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

١ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من الدوائر الابتدائية: ١٢٠

٢ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من دوائر الاستئناف: ٣٥

٣ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: ٣٨

الضميمة السادسة

الجدول الزمني للقضايا المعروضة على الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥[أ]

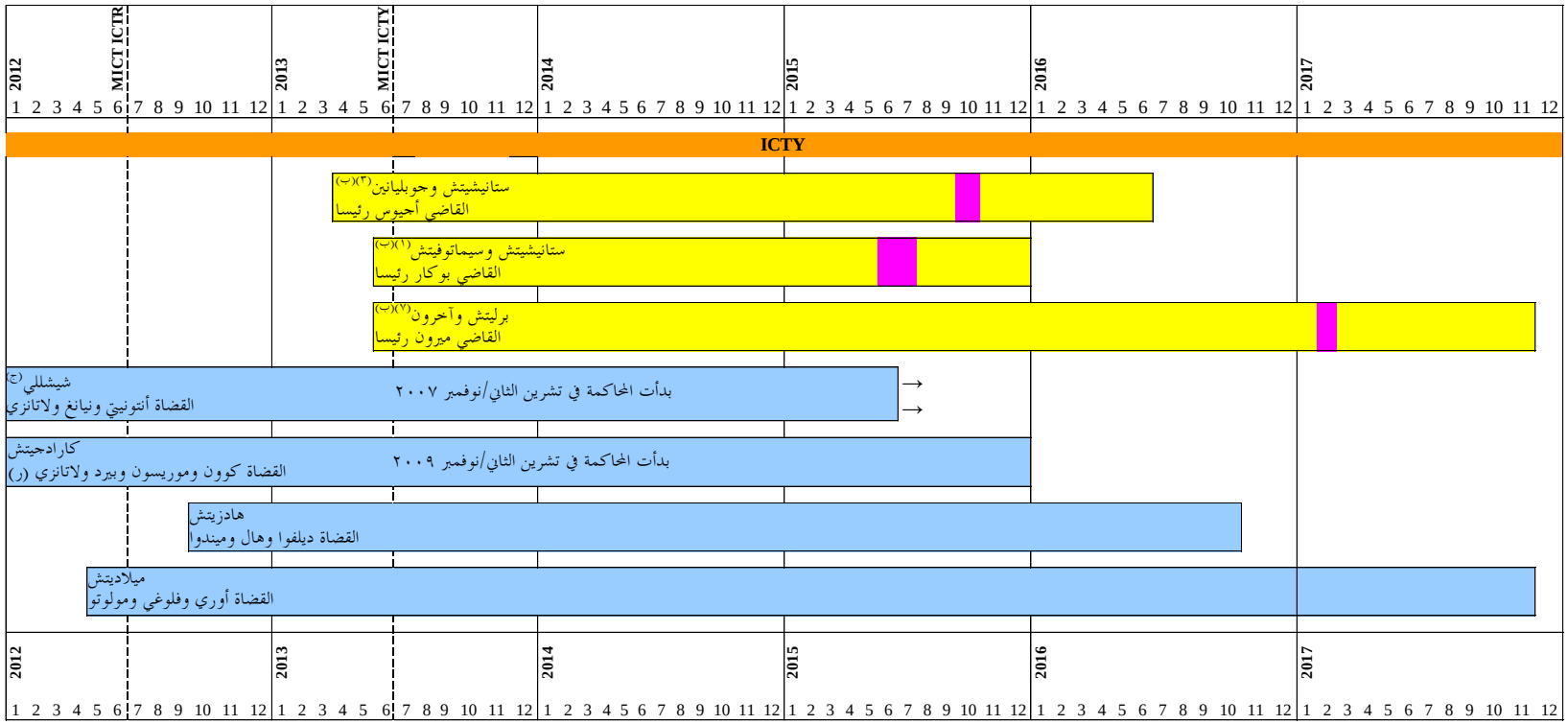

(أ) لا يشمل قضايا انتهاك حرمة المحكمة.

(ب) عدد المتهمين ورافعي دعوى الاستئناف، بما في ذلك الادعاء.

(ج) أفاد القاضي نيانغ الذي حل محل القاضي هارهوف في هذه القضية بأنه سيحتاج على الأقل حتى نهاية حزيران/يونيه ليلم بهذه القضية. وأفاد القاضي أنتونيتي الذي يترأس المحاكمة بأنه سيبذل قصارى جهده ليقصر الفترة المطلوبة لإصدار الحكم بمجرد أن ينجز القاضي نيانغ استعراضه.

الاختصارات:

MICT: آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ICTR: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ICTY: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.